

تونس تعود بقوة إلى خارطة السياحة العالمية

توافد 9.5 ملايين زائر بنهاية العام الماضي للمرة الأولى منذ تسع سنوات

أشاعت قفزة كبيرة في إيرادات السياحة التونسية، التي تعد العمود الفقري لجملة النشاط الاقتصادي للبلاد، حالة من التفاؤل بعودة القطاع إلى خارطة السياحة العالمية وبإمكانية تصحيح الاختلالات المالية المزمنة، رغم ضبابية الرؤية السياسية، وخاصة بعد أن ظهرت بوادرها في ارتفاع نادر في الاحتياطات المالية.

وأكد الطرابلسي خلال تصريحات صحافية على هامش توقيع وزارة السياحة اتفاقية تعاون مع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين الخميس الماضي، أن مستوى إيرادات القطاع ارتفعت بنحو 35.7 بالمئة. وتشير الأرقام إلى أن إيرادات النشاط السياحي بلغت 5.62 مليار دينار (حوالي مليار دولار) بنهاية العام الماضي، مقارنة بقرابة 1.5 مليار دولار قبل عام. ويقول خبراء إن المعطيات الرسمية الأخيرة تعطي انطباعا بأن تونس بدأت تعود بقوة إلى خارطة السياحة العالمية بعد سنوات من الخمول الإجباري نتيجة الهجمات الإرهابية قبل 4 سنوات. وانعكس الانتعاش السياحي في ارتفاع نادر في احتياطات النقد الأجنبية التونسية، ليعطي بصيص أمل بتخفيف الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن وصلت الانخفاض بشكل شبه متواصل منذ الانتفاضة الشعبية في بداية عام 2011.

وأظهرت بيانات البنك المركزي قبل يوم من استقبال عام 2020، أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، سجلت ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 6.7 مليارات دولار بفضل انتعاش السياحة.

وقال المركزي إن حجم احتياطات النقد الأجنبي زاد بنسبة تزيد على 46 في المئة عن الحجم المسجل في نفس الفترة قبل عام.

وفتح استقرار الأوضاع الأمنية في تونس الأبواب على مصراعيها أمام ازدهار قطاع السياحة الذي أخذ طريقه نحو التعافي بفضل سياسة الإصلاح التي تتبناها الحكومة، والتي تأمل بأن ينعكس ذلك على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

ويقود الطرابلسي توجهها جديدا في القطاع يعتمد على عقد الشراكات مع مختلف وكالات السفر والفنادق بالعملة الصعبة. ويتوقع أن تشهد مختلف المؤشرات المزيد من التطور. وقال "قمنا بإبرام اتفاقيات مع جميع الفنادق التونسية ووكالات السفر لإتمام الجوزات مع الشركات الأجنبية بالعملة

رياض بوعدة
صحافي تونسي



تونس - تمكنت تونس أخيرا من تجاوز أهدافها بشأن عدد الزوار الذين كانت تتوقع أن تستقبلهم طيلة العام الماضي، لنبت أحدث الأرقام حالة من التفاؤل في الاقتصاد التونسي رغم الظروف الضبابية التي تعيشها البلاد داخليا، وأيضا الاضطرابات على حدودها الشرقية مع ليبيا.

وأظهرت بيانات رسمية أن إيرادات قطاع السياحة سجلت قفزة نمو هائلة بنهاية العام الماضي، أكثر مما هو متوقع رغم التقلبات السياسية الداخلية التي لا تزال ترخي بظلالها على الاقتصاد المنهك.

روني الطرابلسي



أبرمنا اتفاقيات لإتمام
جوزات الإقامة والسفر
بالعملة الصعبة

وقال روني الطرابلسي وزير السياحة في حكومة تصريف الأعمال، إن إجمالي عدد السياح ارتفع بنسبة 13.6 في المئة في 2019 إلى 9.5 ملايين زائر، محققا مستوى قياسيا هو الأول منذ تسع سنوات.

وكانت السلطات تتوقع أن يزور البلاد نحو 9 ملايين سائح فقط، مقارنة مع نحو 8.3 ملايين سائح في العام السابق، ويبدو أن سياسة ترويج واسعة استهدفت الأسواق التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا دعمت بشكل كبير الوجهة التونسية.

وتعتقد أوساط تعمل بالقطاع أن تونس بإمكانها استقبال أكثر من ذلك العدد خلال هذا الأسفار والفنادق بالعملة الصعبة. ويتوقع أن تشهد مختلف المؤشرات المزيد من التطور. وقال "قمنا بإبرام اتفاقيات مع جميع الفنادق التونسية ووكالات السفر لإتمام الجوزات مع الشركات الأجنبية بالعملة



السياحة رئة حياة الاقتصاد التونسي

منها القطاع، باعتباره يعد مؤشرا لقياس الأوضاع الاقتصادية، بعد انضمام تونس لاتفاقية السماوات المفتوحة.

وستكون كافة المطارات مفتوحة أمام شركات الطيران الأوروبية منخفضة التكلفة، في مرحلة أولى، ما عدا مطار تونس قرطاج الذي سيكون خارج الاتفاقية لخمس سنوات لإعطاء الخطوط التونسية الوقت الكافي لاستعادة أنفاسها.

ويقول اقتصاديون إن الاتفاقية ستمكّن من جلب المزيد من السياح لتونس، لكن هذا التفاؤل يخفي في طياته قلقا من إمكانية انهيار الخطوط التونسية المملوكة للدولة.

وتواصل السلطات التونسية في أن تساعد هذه الاتفاقية على زيادة عدد المسافرين عبر مطارات البلاد لتصل إلى حوالي 20 مليون سائح في العشرة المقبلة.

الأسواق التقليدية بعد رفع العديد من الدول الأوروبية تحذير السفر نحو الوجهة التونسية.

جاذبية السياحة، حيث افتتحت مؤخرا أكبر منتج صحرابي في البلاد، لتحويل ولاية توزر إلى إحدى أبرز الوجهات العالمية في هذا المجال. ويراهن المسؤولون على أن يكون منتج أمانتارا البالغة تكلفته نحو 47.2 مليون دولار، نقطة ضوء جديدة لقطاع استطاع بفضل استراتيجية حكومية أن يتجاوز بثبات كافة التحديات.

ومن المتوقع أن يستقطب هذا المنتج الضخم السياح الخليجيين على وجه التحديد، إضافة إلى سياح من مختلف أنحاء العالم الشغوفين باكتشاف الصحراء التونسية.

وانتعش القطاع بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع عودة سياح

ارتفاعا كبيرا في نسبة الوافدين الأجانب من البلدان الأوروبية والجزائر. وتسابق الحكومة الزمن لتعزيز

السياحة، حيث افتتحت مؤخرا أكبر منتج صحرابي في البلاد، لتحويل ولاية توزر إلى إحدى أبرز الوجهات العالمية في هذا المجال. ويراهن المسؤولون على أن يكون منتج أمانتارا البالغة تكلفته نحو 47.2 مليون دولار، نقطة ضوء جديدة لقطاع استطاع بفضل استراتيجية حكومية أن يتجاوز بثبات كافة التحديات.

ومن المتوقع أن يستقطب هذا المنتج الضخم السياح الخليجيين على وجه التحديد، إضافة إلى سياح من مختلف أنحاء العالم الشغوفين باكتشاف الصحراء التونسية.

وانتعش القطاع بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع عودة سياح

الصعبة". وأوضح أن هذا الإجراء سيدعم دخول العملة الصعبة إلى تونس بشكل أكبر.

وتشكل السياحة نحو 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس وتعد من أهم القطاعات لأنها توفر أكبر نسبة من فرص العمل بعد القطاع الزراعي، حيث تشير البيانات إلى أن 400 ألف شخص يعملون في السياحة.

وتصاعد رهان تونس على السياحة من خلال استراتيجية جديدة أطلقتها العام الماضي، تستهدف استقطاب أكثر من 10 ملايين سائح خلال هذا العام. وترجع وتيرة النمو هذا العام تحقيق أهداف أعلى من التوقعات الحكومية.

ويؤكد عاملون في القطاع أن السياحة تعيش هذه الأيام نشاطا غير مسبوق منذ سنوات، إذ تشهد المنتجعات الصحراوية والفنادق المطلّة على البحر المتوسط

2 مليار دولار عوائد السياحة
التونسية بنهاية 2019، وفق
البيانات الرسمية

لكن تونس لا تريد الاكتفاء بتلك الأسواق، بل عززت رهانها على السوقين الصينية والروسية اللتين انقذتا موسمي 2017 و2018 بعد عزوف السياح من وجهات تقليدية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا. وعمّ التفاؤل الأوساط السياحية العام الماضي، بطي صفحة المتاعب التي عانى

أبوظبي ترسخ دعائم الطاقة المستدامة عالميا

فعلى سبيل المثال تم إنشاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

كما تتبوء الدولة الخليجية مقعد الريادة في تقديم المساعدات للمجتمعات في مختلف أنحاء العالم من أجل مساعدتها وتوفير بيئة محفزة لها من أجل تحقيق التنمية المستدامة

وتحوّلت أبوظبي خلال النسخ السابقة من هذا الحدث إلى محور لجميع النشاطات والجهود العالمية المتعلقة بطاقة المستقبل وحماية البيئة.

أحمد الزيودي
أسبوع أبوظبي سيقدم
42 ابتكارا جديدا
في مجال الاستدامة

وترى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن وتيرة نمو مصادر الطاقة المتجددة بدأت تتزايد وبات يهدد مكانة الوقود التقليدي رغم أن منتجي النفط لا يزالون يعولون عليه بشكل كبير.

وقال عدنان أمين مدير عام الوكالة العام الماضي إن "تحليل الهيئة يظهر أنه بحلول نهاية 2020، فإن كل تكنولوجيات الطاقة المتجددة المتوفرة تجاريا ستكون متساوية أو أرخص من منافسيها".

وتشير التوقعات إلى أن حجم الألواح الشمسية في إنتاج الكهرباء العالمي سيرتفع من 37 في المئة بحلول 2030 إلى 69 في المئة في 2050، وبالتالي فإنه سيؤمن أكثر من ربع الحاجة العالمية.

تتجه أنظار أنصار البيئة إلى أبوظبي السبت لمتابعة أسبوع أبوظبي للاستدامة في دورته 13، بعد أن بات أكبر منصة عالمية لحشد الجهود للتحول نحو الطاقة البديلة ووضع قواعد عملية لتجسيد أحدث ابتكارات الطاقة النظيفة على أرض الواقع.

أبوظبيي - أكد مسؤولون إماراتيون وخبراء أن أسبوع أبوظبي للاستدامة في نسخته هذا العام سيبرز معالم جديدة لمستقبل الطاقة المتجددة عالميا. وسيقدم الحدث الذي ينطلق اليوم السبت في العاصمة الإماراتية أبوظبي حزمة من الركائز الأساسية، التي تخدم الأجيال المقبلة، باعتباره أكبر منصة عالمية لتستكشف الطريق الأمثل لتأمين مستقبل العالم.

ويدشن القائمون على فعاليات الأسبوع عددا جديدا من العمل الدولي الطموح من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بحماية الأرض من الانبعاثات المدمرة للبيئة.

ويشكل الأسبوع الحدث الأبرز على مستوى العالم المعنى بقضايا الاستدامة حيث يجمع تحت مظلته خبراء ومختصين من نحو 175 دولة ويتضمن عددا من الفعاليات الهامة التي توفر منصة عالمية لتحفيز الحوار العالمي حول الاستدامة وتحقيق حراك عالمي في هذا الشأن.

وتشمل الدورة الثالثة عشرة للحدث السنوي 6 محاور هي الطاقة والتغير المناخي والمياه والغذاء ومستقبل التنقل واستكشاف الفضاء والتكنولوجيا،

السودان يحرر تجارة الذهب لتعزيز الاحتياطات النقدية

جنوب أفريقيا وغانا، وفق هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية.

وفي قواعد جديدة نشرت في يناير الجاري، قال البنك المركزي إن شركات التعدين الخاصة بإمكانها الآن تصدير 70 بالمئة من إنتاجها على أن تسترد الحميلية ويحتفظ بها في حسابات خاصة بتلك الشركات داخل السودان. ويتعين عليها بيع الثلاثين الباقية إلى بنك السودان المركزي.

وستعين أيضا على الشركات بيع أي نقد أجنبي تحصل عليه، إذا لم تستخدمه في أنشطة التعدين، مباشرة إلى المركزي بسعر الصرف الرسمي.

وقبل القواعد الجديدة، كان المركزي يشتري الذهب بأقل من السعر العالمي. ونتيجة لذلك جرى تهريب ما يقدر بسبعين إلى ثمانين بالمئة منه إلى الخارج، بحسب مسؤولين حكوميين.

وتسبب التهريب في أضرار، وفقدت البلاد مصدرها الرئيسي للنقد الأجنبي عندما انفصل الجنوب في 2011، أخذ معه أغلب مواردها النفطية.

وبدا إنتاج الذهب بالشمال في الزيادة بعد هبوط الدخل من النفط، لكن نتيجة لتهريب كميات كبيرة إلى الخارج، خربت الدولة من مورد للنقد الأجنبي.

الخرطوم - غير السودان قواعد تجارة الذهب عبر السماح للقطاع الخاص بتصديره، في خطوة ترمي لتضيق الخناق على التهريب وجذب النقد الأجنبي لخزانة البلاد التي تعاني نقصا في السيولة.

وكان البنك المركزي الجهة الوحيدة المخول لها قانونيا شراء وتصدير الذهب وإقامة مراكز لشراء المعادن من شركات التعدين الصغيرة.

وتكشف محافظ المركزي بدر الدين عبد الرحيم مطلع هذا الشهر، أن البنك سينهي مشترياته من الذهب بشكل كامل. وفي الأسبوع الماضي، أصبحت شركة خاصة شبه مغمورة تأسست في 2015 تدعى "الفاخر" أول المستفيدين من القواعد الجديدة، لتصدر 155 كيلوغراما بشكل مبدئي.

وسيساعد أي إيراد إضافي من النظام الجديد الحكومة على التأقلم مع ضغط اقتصادي حاد بينما تدبر مرحلة انتقال سياسي مدتها ثلاث سنوات.

وقال وزير الطاقة والتعدين عادل إبراهيم لرويترز في نوفمبر الماضي، إن "السودان أنتج ما يقدر بنحو 93 ألف طن من الذهب في 2018".

وهذا الرقم يجعل السودان ثالث أكبر منتج في أفريقيا بعد

